

عبدالرحمن اليوسفي.. أيقونة تجمع الفرقاء السياسيين

رحيل رجل دولة عزز التحول الديمقراطي بالمغرب

توفي الوزير الأول الأسبق عبدالرحمن اليوسفي أحد أبرز وجوه التاريخ السياسي الراهن في المغرب الجمعة عن عمر يناهز 96 عاما، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء المغربية عن عائلته. ورغم رحيله سيبقى السياسي المغربي المخضرم أيقونة تجمع الفرقاء في بلد يتسم بتنوع الألسن والثقافات.

محمد مامون العلي
صحافي مغربي

الرباط - توفي الجمعة السياسي المغربي البارز عبدالرحمن اليوسفي عن عمر 96 عاما، وهو ضمن قليلين اجتمعت حولهم أطراف مختلفة من الفاعلين والناشطين في مجالات السياسة والعلم والثقافة. ويعد من الاستثناءات المغربية، حيث قاد الراحل اليساري حزب الاتحاد الاشتراكي وقاوم الاحتلال ودير حكومة التناوب، عبر محطات بصم فيها بشخصية مثابرة وصارمة وواقعية، حياة سياسية ثرية وحيوية كبيرة لم تخفت رغم العراقل والعقبات التي انتصبت أمامه.

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد أعطى تعليماته بنقل اليوسفي إلى أحد المستشفيات بالدار البيضاء لتلقي العلاج منذ نهاية الأسبوع الماضي بعد إلام على مستوى الصدر. وقالت مصادر مقربة من الزعيم الاحتادي إنه سبق نقله إلى نفس المستشفى 4 مرات خلال فترة الحجر الصحي المفروض في المغرب احترازا من انتشار وباء كورونا.

وقاوم اليوسفي عددا من الأسقام طيلة حياته فالمعروف أنه عانى من أمراض عدة، إذ تم استئصال رئته اليمنى من خلال عمليتين جراحتين عام 1955 بدمرد، كما أنه في نهاية الثمانينات اكتشف مرضه بالسرطان، وأزيلت له 25 سنتيمترا من القولون.

وولد عبدالرحمن اليوسفي في ضواحي مدينة طنجة، بشمال المغرب، والتي كانت آنذاك تخضع لنظام دولي، بحي اسمه الرادس، في الـ 8 من مارس عام 1924. وكان أصغر إخوته، وتلقى تعليمه الأولي ثم تابع مراحل أخرى من التعليم العالي ليتخرج محاميا.

مكانة متميزة

تجمع النخب المغربية على مكانة عبدالرحمن اليوسفي في المشهد السياسي وذلك لصبوب الفكرة الديمقراطية التي دافع عنها وجنوحه نحو المصلحة العليا للموطن بعيدا عن الأيديولوجيا. واستطاع اليوسفي في هذه اللحظة التاريخية أن يعيد صورة السياسي المدافع عن استقرار بلده ومؤسسات الدولة والانتصار لمنطق التدبير الواقعي.

ونظرا لمكانته الدولية أشاد السكرتير العام للأمم المتحدة الاشتراكية لويس إريلا بخصال الزعيم الاحتادي الراحل الرفيعة وحكته في تدبير شؤون حزب الاتحاد الاشتراكي حين كان يرأسه، وتميزه أثناء تولده منصب نائب رئيس الأمانة الاشتراكية. وفي شهادته اعتبر سعدالدين العثماني رئيس الحكومة عبدالرحمن اليوسفي قائدا سياسيا ووطنيا، ورجل دولة كبيرا، يحظى بالاحترام والتقدير، خدم بلاده من مواقع مختلفة وأسهم بشكل كبير في مختلف مراحل التطور السياسي المغربي المعاصر.

ويعد مسيرة سياسية وحقوقية ونضالية امتدت لعقود واعتزل عبدالرحمن اليوسفي العمل السياسي في أكتوبر 2003. ونظرا لإرثه السياسي الكبير سمي شارع في طنجة باسمه بحضور الملك محمد السادس في عيد العرش 2016. وينسب تاج الدين الحسيني أستاذ العلاقات الدولية



الانتقالية حسب التجربة المغربية بكتف الحقيقة ويجبر ضرر الأشخاص الذين عانوا في المعتقلات حتى نهاية التسعينات، وتحديد التعويضات اللازمة إلى جانب توفر الإرادة السياسية رغم العراقل التي كانت تعمل على جمع الناس على مشترك واحد. وحسب الحسيني، يعتبر اليوسفي من بين الوطنيين الذين كانوا يشكلون حلقة توازن مهم على المستوى السياسي بالمغرب، وكان ذلك سواء داخل حزبه أو في المؤسسات التي عمل من خلالها، وقد عمل كسياسي ومناضل حقوقي ومحام من الاستقلال وقد ترأس جريدة التحرير من الخمسينات إلى منتصف الستينات. ونظرا لعلاقاته المواجهة التي طبعت المرحلة مع النظام انتقل اليوسفي إلى الخارج لسنوات، وبعدها سيكتشف المغربي من جديد شخصية اليوسفي عندما دعاه الملك الراحل ليكون أول وزير لحكومة التناوب في العام 1998.

ورغم اعتزاله السياسة لا يزال اسم عبدالرحمن اليوسفي يجمع الفرقاء على احترامه باعتباره أحد الآباء الأولين للسياسة المعاصرة في المغرب. وتلخص القيادة حسنا أبو زيد بالقول إن السياسي الراحل عبدالرحمن اليوسفي هو "إنسان قبل أن يكون قائدا أو سياسيا وهو ذو قيم قبل أن يكون مؤمنا بمشروع أو مؤطرا بأيديولوجيا".

وتتابع أبو زيد لـ "العرب"، "هو وطني قبل أن يكون سياسيا أو حزبيا وهو ملتزم أخلاقيا قبل أن يكون ملتزما بمسؤوليات أو بقوانين، وكلها صفات تحت هذه الحالة الفريدة، حيث ظل يزرع حيث ما حل بذور الالتزام والوطنية والأمل في مغرب ديمقراطي عادل وحيادي".

اشتهر اليوسفي أيضا بدوره في الأهمية الاشتراكية وفي الدفاع عن حقوق الإنسان مشاركا في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكان كذلك مدافعا عن المساواة بين الجنسين. ووصفه الحبيب بلكوش، بأبرز الوجوه الحقيقية، ففي عهد الراحل اليوسفي تم تطبيق معايير العدالة

ذلك الإشعاع الذي بقي يحتفظ به اليوسفي سواء عند خصومه وأصدقائه، الله للبحث عن مخارج سياسية وتدابيرية داخل حزبه الاتحاد الاشتراكي، وبلغت بلكوش إلى أنه يشكل إحدى الرمزيات التي كانت تعمل على جمع الناس على مشترك واحد.

وحسب الحسيني، يعتبر اليوسفي من بين الوطنيين الذين كانوا يشكلون حلقة توازن مهم على المستوى السياسي بالمغرب، وكان ذلك سواء داخل حزبه أو في المؤسسات التي عمل من خلالها، وقد عمل كسياسي ومناضل حقوقي ومحام من الاستقلال وقد ترأس جريدة التحرير من الخمسينات إلى منتصف الستينات. ونظرا لعلاقاته المواجهة التي طبعت المرحلة مع النظام انتقل اليوسفي إلى الخارج لسنوات، وبعدها سيكتشف المغربي من جديد شخصية اليوسفي عندما دعاه الملك الراحل ليكون أول وزير لحكومة التناوب في العام 1998.

ورغم اعتزاله السياسة لا يزال اسم عبدالرحمن اليوسفي يجمع الفرقاء على احترامه باعتباره أحد الآباء الأولين للسياسة المعاصرة في المغرب. وتلخص القيادة حسنا أبو زيد بالقول إن السياسي الراحل عبدالرحمن اليوسفي هو "إنسان قبل أن يكون قائدا أو سياسيا وهو ذو قيم قبل أن يكون مؤمنا بمشروع أو مؤطرا بأيديولوجيا".

اشتهر اليوسفي أيضا بدوره في الأهمية الاشتراكية وفي الدفاع عن حقوق الإنسان مشاركا في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكان كذلك مدافعا عن المساواة بين الجنسين. ووصفه الحبيب بلكوش، بأبرز الوجوه الحقيقية، ففي عهد الراحل اليوسفي تم تطبيق معايير العدالة

اشتهر اليوسفي أيضا بدوره في الأهمية الاشتراكية وفي الدفاع عن حقوق الإنسان مشاركا في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكان كذلك مدافعا عن المساواة بين الجنسين. ووصفه الحبيب بلكوش، بأبرز الوجوه الحقيقية، ففي عهد الراحل اليوسفي تم تطبيق معايير العدالة

«الأحزاب الافتراضية» تنقسم بين الحكومة والمعارضة في مصر

تؤلف مواقع التواصل في إرباك الحكومة.

اتخذ رئيس الحكومة جملة من الإجراءات السياسية مغلقة بأوراق طيبة كي يتمكن من إخماد الفتنة، على رأسها معاملة شهداء الأطباء بسبب كورونا نفس معاملة شهداء الجيش والشرطة، في إشارة واضحة إلى تعظيم الجيش الأبيض، واستكمال نواقص المستلزمات الوقائية وإجراء مسحات الـ "por" للطواقم المخالطة لحالات كورونا، مع التأكيد على تخصيص أماكن لعزل أعضاء الفريق الطبي بجمع المستشفيات.

يبرهن تعامل الحكومة مع أزمة الأطباء وغيرها من الوقائع المشابهة، أنها تنظر إلى مواقع التواصل باعتبارها وسيلة لقياس نبض الرأي العام في الشارع، في حين أنها لا تبدي اهتماما بما يصدر عن الأحزاب والمجتمع المدني من بيانات وانتقادات لا يصل مداها إلى عدد كبير من المواطنين.

مواقع التواصل تحولت إلى مطية لعدد كبير من الشخصيات التي تريد النزول إلى الساحة السياسية من هذه البوابة الواسعة

وقال رئيس حزب الإصلاح والتنمية (معارض)، محمد أنور السادات، إن الحكومة لا تستمع إلى المواطنين من خلال مؤسساتهم أو من يمثلونهم داخل الأحزاب والنقابات والمجالس النيابية. وأوضح لـ "العرب"، أن أزمة نقابة الأطباء كشفت عن أهمية وجود تواصل بين الحكومة وهذه المؤسسات، وأهمية عدم الارتكاع فقط إلى توجيهات الجمهور على المنصات الإلكترونية لعدم وجود آليات رسمية لمخاطبة المعارضين.

واعترف بوجود مشكلات متفاقمة تعاني منها الأحزاب المصرية داخل تركيباتها وقواعدها، وهي التي تمنعها من الانتشاك مع ما تطرحه وسائل التواصل من مشكلات وقضايا، لكن في الوقت ذاته فإن أنوارها الرئيسية ينبغي أن تكون على الأرض من خلال التفاعل المباشر مع الجمهور، وهو أمر لا يتحيه الظروف السياسية الراهنة.

ويرى البعض من الخبراء، أن تنامي الدور الذي تلعبه مواقع التواصل هو الذي جعلها في مستوى حزب معارضة أو حكومة رئيسية، وأدى بالرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى خوض معركة مفتوحة مع "تويتر"، مثلا، واتهامه بالوقوف إلى جانب الحزب الديمقراطي المناوئ لحزبه الجمهوري، ولذلك من المتوقع أن تكون مواقع التواصل هي البطل في الفترة المقبلة.

وتوقع السادات، أن تشرع الحكومة في خطوة الإصلاح السياسي المؤجل، وفتح المجال العام ولو بحذر، ما يعطي فرصة أكبر للأحزاب والقوى المختلفة للحضور في الشارع لسد الفراغ الحالي، والذي يشكل خطرا على الجميع لأن هناك جهات خارجية تجتهد استغلاله، وأزمة كورونا وما أفرزته من تحديات متفاقمة أسام الدولة المصرية تدفع إلى تغيير الكثير من مفاهيم تعامل الحكومة مع الشارع، في ظل الحاجة الملحة إلى عدم الفرقة.

ويتفق البعض من المراقبين مع هذا الرأي، غير أنهم يرون أيضا أن تلك الخطوات لن تكون كافية لإيقاف السيول الجارفة من المناوشات على مواقع التواصل، لأن الأدوات التقليدية المعتلة في الأحزاب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، فقدت قدرتها على التأثير، بالتالي فاستعادة دورها المؤثر وقياس قدرتها على توجيه الرأي العام سوف يكونان بحاجة إلى وقت طويل كي يتبلورا ويحلبا نتائج إيجابية.

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - احتلت مواقع التواصل الاجتماعي، أو ما يوصف بـ "الأحزاب الافتراضية"، دور القوى السياسية الفاعلة في مصر، ونجحت مؤخرا في تعويض الموت السريري لأكثر من مئة حزب، وحررت المياه الراكدة في الفضاء العام، حيث تحول جزء من الرواد إلى مدافعين عن سياسات الحكومة، وآخر يوجه انتقادات حادة لتصوراتها، وحافظ حزب الكتبة المعروف في مصر على سكوته، وهو الحزب الضمني الذي يوصف به الصامتون والمتفرون على المشهد السياسي، ولا يتحرك إلا عند الضرورة القصوى أو حين تهزه وقائع مصيرية.

في ظل الخمول الطاعى على غالبية الأحزاب السياسية الرسمية وتراجع دور وسائل الإعلام التقليدية، استغلت مواقع التواصل أزمة كورونا وبدات منصات لمصادر معلومة وأخرى مجهولة تسحب البساط من تحت أقدام قوى مختلفة، وتمتل إزعاجا للحكومة والمعارضة في واحد. وتشتبك مع التطورات والأحداث بلا مواربة، وأصبحت واحدة من الأدوات السياسية التي تؤثر في التوجهات العامة، ويتزايد التفاعل معها يوميا، ووصل اختراقها في بعض القضايا إلى حد تحقيق التريينات، بما جعل الحكومة تتراجع عن مواقفها، أو تعيد النظر في بعض تصرفاتها.

تحولت منصات عدة خلال الأيام الماضية إلى ما يشبه ساحة حرب بين متضامنين مع الأطباء على إثر وفاة أحدهم مصابا بفيروس كورونا في غياب توفير الرعاية الصحية له، وبين آخرين اندفعوا لإتهام الأطباء ونقاباتهم بالانتماء إلى تنظيم الإخوان المحظور، بعد أن قدم عشرات الأطباء استقالاتهم احتجاجا على اتهامات سياسية وجهت إليهم.

وسط هذه الأجواء، عاد صوت المقال الهارب والممثل الكوميكس محمد علي، من جديد، على الرغم من إعلانه سابقا اعتزال العمل السياسي، وانتقد ما وصفه بـ "قتل الحكومة المصرية في إدارة ملف كورونا، وعدم شفافيتها في عرض الأرقام الحقيقية للمصابين".

لم تحظ عودة المقال بالزخم الذي حظيت به طلته السابقة في سبتمبر الماضي، غير أن ظهوره كشف إلى أي درجة تحولت مواقع التواصل إلى مطية لعدد كبير من الشخصيات التي تريد النزول إلى الساحة السياسية من هذه البوابة الواسعة.

وتعاملت الحكومة مع كثير من الأزمات التي أثارها منصات إلكترونية خلال الأيام الماضية بحكمة تحسب لها، ولم تهمل ما تنتظوي عليه من أهداف وطنية حتى لو جاءت من جهات تبدو معارضة، حيث تدخلت سريعا لاحتواء الأزمة مع نقابة الأطباء، ولا أحد يدري هل يصبح هذا الرشد مستمرا أم توقف عند أول محك سياسي مصري.

نزح رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، فنيل أزمة سياسية كان نطاقها يزداد اتساعا، عندما التقى نقيب الأطباء حسين خيرى، الخميس، وتباحث معه في مطالب حماية الطواقم الطبية، وهي مشكلة صحية جرى تغليفها بخطاب سياسي حاد، انقسم بين الحكومة والإخوان، من واقع علاقة تاريخية تربط الجماعة بهذه النقابة، وتابى جهات كثيرة أن تفصل بينهما.

ولم تترك التطورات المتلاحقة المجال لإمكانية استغلال الموقف وتحريكه سياسيا بما يمثل ضغطا على الحكومة، أو تضعها في مازق جراء كثافة التفاعل الشعبي مع ما يجري في الفضاء الإلكتروني، وما يصب في صالح قوى معارضة على

